

الأبنك التشاركية بالمغرب بين أزمة التمهويل و أزمة الجائحة

ليلى اللوماني

دكتورة وأستاذة باحثة في علم الاقتصاد.

البنوك التشاركية : مأزق الجائحة :

يواجه العالم في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهده أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف ذلك أنه لم يسبق للاقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار. حيث يعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق. وبالرغم من أن العالم العربي لم يكن مهدا لجائحة، فيروس كورونا إلا أن بلدانه لم تسلم من آثاره الاقتصادية خصوصا على مستوى الأنشطة المالية والمصرفية .

ففي المغرب على سبيل المثال لا الحصر عجزت مجموعة من المقاولات والافراد عن سداد ديونها نتيجة الحجر الصحي الذي فرض توقف ديناميكية الحياة مما أدى الى شلل القطاع المصرفي بشكل عام. وبدأت المشكلة مع سريان حالة الطوارئ الصحية التي فرضت على مجموعة من المقاولات تقليص أنشطتها والدخول في أزمات مالية نتيجة الأعباء المتراكمة عليها، لتصبح تسهيلات الأبنك إحدى المنافذ المأمولة لتجاوز المأزق، لكن وعلى

عكس المتوقع وجد أرباب تلك المقاولات أنفسهم داخل متاهة جديدة موصومة بتعقيد المساطر وتشديد الإجراءات البيروقراطية، بل وفي أحيان كثيرة رفض منح القروض بسبب تخوف البنوك من حالات الافلاس المتوقعة.

القطاع البنكي التشاركي بالمغرب وعلى الرغم من تواضع مساهمته في الاقتصاد المغربي إلا انه كان الأكثر تأثرا بنتائج هذه الازمة. هذا القطاع يعاني بشكل مزدوج من مجموعة، من الاكراهات، جزء منها مشترك مع القطاع البنكي بصفة عامة نتيجة الحجر الصحي والازمة الاقتصادية وجزء منها يتعلق بالهشاشة البنوية للمصارف التشاركية بالمغرب خصوصا أنها لا زالت في سنواتها الاولى ولا زالت تخطو باستحياء في سوق المنافسة البنكية بالمغرب حيث أن هشاشة القطاع وعدم توفره على القدر الكافي من الودائع المالية التي من شأنها تعزيز سيولته الداخلية وكذا غياب التأمين التكافلي الذي يخفف من حدة المخاطر المالية جعلت هذه المؤسسات على وشك إجهاد معاملاتها خلال هذه الفترة الحرجة. فبعد سنتين ونصف من انطلاق عملها في المغرب لم يبلغ إجمالي الودائع تحت الطلب لدى البنوك التشاركية سوى مليارين و 500 مليون درهم وهو ما يمثل واحد في المئة 1% من

مجموع الودائع البنكية بالمغرب و هي حصيلة غير مشجعة ساهمت في عجز المؤسسات التشاركية عن تغطية حاجيات زبائنها إبان هذه الأزمة الاقتصادية الحرجة خصوصا أن ما يناهز 30% من المقاولات الصغيرة و المتوسطة لا تتعامل مع الأبنك التقليدية و تعول على خدمات المؤسسات التشاركية.

الدولة : سياسة الترقية أم سياسة الإصلاح :

على غرار خبراء الصحة، يتحرك المراقبون المصرفيون حاليا لمواجهة هذا الوضع المتسارع والاستثنائي. فلا بد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط المصرفية.

حيث اتخذ أرباب الأبنك بالمغرب مجموعة من الإجراءات الترقية لتجنب ما يسمى الصدمة الاقتصادية إذ تم تأجيل أداء المستحقات البنكية لفائدة جميع زبناء المصارف التقليدية والتشاركية مما يضع هذه الأخيرة في مأزق حقيقي ذلك أن مواردها تعتمد أساسا - على عكس المصارف التقليدية - على مداخيل القروض الممنوحة في إطار معاملات المراجعة. بالإضافة الى ذلك تدخل البنك المركزي عن طريق تخفيض نسبة الأرباح على القروض الممنوحة للبنوك. هذه الإجراءات لا تخدم بأي حال البنوك تشاركية لأن تمويلها لا يعتمد استئجار الأموال من بنك المغرب.

وقد فطن أصحاب القرار سريعا الى ما قد يؤول إليه الأمر بمؤسسات المصارف التشاركية فقام صندوق الضمان المركزي بالمغرب بإطلاق نافذة تشاركية باسم 'سند تمويل' مخصصة حصريا لنشاط التمويل التشاركي وهو ما يسمح بضمان الدولة لجميع التموينيات التي تقدمها البنوك التشاركية لكل الافراد و المقاولات المتوسطة والصغيرة التي تضررت بشكل كبير من مخلفات جائحة كورونا. البنوك التشاركية عبر هذه الآلية ستمول حاجيات الاستغلال لدى المقاولات، فيما سيكون من الصعب تمويل حاجيات السيولة عن طريق المنتجات التشاركية الحالية، وبالتالي فالتمويل سيقصر على تخفيف أعباء الاستغلال على المقاولات بتمويل مضمون من طرف الدولة.

هذه المبادرة الحكومية تأتي كبديل عن التأمين التكافلي الذي لا يزال قيد الانتظار بالغرفة الثانية

للبرلمان لكنها تبقى ضعيفة أمام الاكراهات العميقة التي تواجهها المؤسسات البنكية التشاركية بالمغرب أولا نظرا لكونها لا تخص جميع المصارف التشاركية وثانيا لأنها لا تحل اشكال نسبة الودائع الضعيفة مما سيضطر البنوك التشاركية للاقتراض من المؤسسات الأم بنسب ربوية وبالتالي الضرب في مصداقية هذه المؤسسات لدى الزبون المغربي الذي يفترض أنه يتعامل مع مصارف ذات طابع اسلامي.

أية حلول؟

و يستوجب هذا الوضع تنسيق الجهود من أجل بدء العمل في وضع إطار تنظيمي هيكلي للقطاع المالي التشاركي. حيث يجب رفع الحد الأدنى لمعايير جودة وحجم رأس المال المصرفي والسيولة المصرفية و بناء نظام مصرفي تشاركي أكثر صلابة يهدف إلى حيازة احتياطات وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي بحيث يمكن السحب منه بأمان في الأوضاع المتأزمة. و يستحسن ان تزيد الدولة من دعمها لهذه المؤسسات بتعجيل خروج قانون التأمين التكافلي الى حيز التطبيق كما يجب إعادة النظر في عدد و نوع الخدمات المقدمة من طرف الابنك التشاركية التي تفتقد حاليا الى التنوع .

يستحسن أيضا عدم تغيير القواعد أثناء الأزمة لأن ذلك سيتسبب على الأرجح في زيادة الارتباك لدى المقاولات. فينبغي أن يظل تركيز البنوك التشاركية منصبا خلال هذه الفترة على استمرارية العمليات الجارية للمحافظة على ثقة الزبون. بالإضافة الى ذلك على جهات التنظيم المصرفي التشاركي أن تكون و تستخدم احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية حاليا، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك و الهدف من ذلك التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض. كما أن الأعمال المصرفية التشاركية هي أعمال ذات طابع عالمي، وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي التقليدي و التشاركي .